كأساس لمعاهدة سلام مع الاردن». وفي المقابل، رفع اليمين الصهيوني شعار «الخيار الصهيوني»، أي التمسك بحق السيادة الاسرائيلية غير المنقوص على التراب الفلسطيني، كأساس لحل النزاع على الجبهة الشرقية وللتوصل الى معاهدة سلام مع الاردن. وفي العام ١٩٧٧، طوّر اليمين القومي الصهيوني خياره السياسي طارحاً مشروع الحكم الذاتي الاداري للسكان العرب في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، كأساس للسلام مع الاردن، وللمستقبل السياسي للمناطق المحتلة وسكانها. وفي كلا الحالتين، يكون النهج الاسرائيلي، على اختلاف تياراته السياسية، قد واصل التمسك بمفهوم تغييب الشعب الفلسطيني عن معادلة النزاع، والتنكّر لحقه في تقرير المصير والاستقلال، أي رفض «الخيار الفلسطيني» كأساس لايجاد حل للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي ـ الاسرائيلي عامة.

هذا النهج، بشقّيه الرافض للخيار الفلسطيني كأساس لحل القضية الفلسطينية، وبالتالي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، الناجم ـ كما سبق واشرنا ـ عن الخطأ في تعريف العدو، يواجه، الآن، تحدياً مباشراً، يتمثل في الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، التي هزّت حالة الجمود السياسي السائدة من الاعماق، وخلطت الاوراق والمواقف السياسية من جديد، التي كان آخرها القرارات الاردنية بالغاء خطة التنمية الخمسية للضفة والقطاع، ثم بحل مجلس النواب، واخيراً بفك الروابط القانونية والادارية بين المملكة الاردنية والضفة الغربية.

في ضوء الاستنتاج آنف الذكر، يجب، حسب اعتقادنا، تفحص ردود الفعل الاسرائيلية على القرارات الاردنية الاخيرة، لناحية الاستخلاصات السياسية التي تضمنتها. والسؤال الاساسي والاكثر أهمية الذي يجب ان نفتش عن جواب عنه بين سطور هذا الكمّ الهائل من ردود الفعل والتحليلات، هو: هل احدثت تلك القرارات، او انها مرشحة لأن تحدث في المستقبل، تحولاً جوهرياً في النهج الاسرائيلي، لناحية رؤيته الى طبيعة الصراع وجوهره، يستجيب للحقيقة السياسية الاساسية التي فرضتها الانتفاضة، بحيث اصبح واضحاً ـ على حد تعبير الصحفي رؤوفين فدهتسور ـ «لمن آثر تجاهل ذلك، ان الشعب الفلسطيني عاد واحتل منزلة الخصم الامني الاساسي لدولة اسرائيل... [وبحيث] بات من الواضح، الآن، حتى بالنسبة الى المتشككين، ان السبيل الى السلام مع الاعداء الآخرين ـ الدول العربية ـ يجب ان يمرّ عبر حل مأزقه [الشعب الفلسطيني] القومي» هآرتس، ١٤/٨/١٩٨٨).

تكتيك أم تحوّل استراتيجي

كان الارتباك السمة الاساسية والاكثر وضوحاً لردود الفعل الاسرائيلية، على الصعيدين، الحكومي والحزبي. وتجسد ذلك في التباين في تقويم تلك القرارات، لناحية اعتبارها مجرد خطوة تكتيكية ام تحوّل استراتيجي لا رجعة عنه في السياسة الاردنية.

فعلى الصعيد الحزبي، اتسمت ردود فعل حزب العمل على القرارات الاردنية بالارتباك، على الرغم من قول مصادر اسرائيلية ان شمعون بيرس كان على علم بنيّة الملك في اتخاذ خطوات ما تتعلق بمستقبل دوره في عملية السلام. وقالت تلك المصادر ان بيرس اوفد عضو الكنيست ابا ايبن الى لندن، حاملاً رسالة منه الى رئيسة الوزراء، مارغريت تاتشر، طلب فيها منها ان تحث الملك على عدم الانسحاب من عملية السلام (**المصدر نفسه**، ١/٨/١٩٨٨). وكان بيرس حاول التقليل من الابعاد السياسية للخطوات الاردنية الاولى التي تضمّنت الغاء الخطة الخمسية للتنمية في الضفة والقطاع، وحل البرلمان. ففي تعقيب له على تلك الخطوات، قال بيرس، انه لو كان الملك يبغي، فعلاً، فك روابطه بالضفة الغربية، لكان اتخذ خطوتين: الاولى، غلق الجسور؛ والثانية، الاعلان للفلسطينيين في الضفة الغربية عن ان حكومته لن تمدد صلاحية جوازات السفر الاردنية التي يحملونها. و«طالما لم يتخذ هاتين الخطوتين، فهو لن يفك ارتباطاته القانونية والادارية بالضفة» (**يديعوت احرونوت**، ٢٩/٧/١٩٨٨).

وتمسك بيرس بهذا الموقف حتى بعد اعلان الملك عن فك الروابط القانونية والادارية للاردن مع الضفة الغربية. فقد عاد بيرس وكرر موقفه السابق من انه ليس هناك أي دلالة عملية لخطوات الملك حسين، طالما لم يتخذ الخطوتين آنفتي